ضمن حملة رمضان يجمعنا بالحب والعطاء 2026

بنك فلسطين وجمعية عطاء فلسطين يوزعان وجبات إفطار للأسر المتضررة في غزة

غـزة - الحياة الجديدة- في مشـهد يعكس روح التكافل الإنسـاني التي يزدهر بها شهر رمضان المبـارك، قـدم بنـك فلسـطين دعمـه لمبادرة إنسـانية نفذتها جمعية عطاء فلسطين الخيرية لتوزيع وجبات إفطار سـاخنة على الأسـر النازحة والمتضـررة فـي قطاع غزة، وذلـك ضمن حملة «رمضـان يجمعنـا بالحب والعطـاء»، في خطوة تهدف إلى التخفيف من وطأة الظروف المعيشـية القاسية التي تواجهها العائلات في القطاع.

وجـرى تنفيذ المبادرة خلال الأسـبوع الثاني من الشهر الفضيل، حيث وصلت الوجبات إلى العائلات في عدد من المناطق التي تضم تجمعات للنازحين والأسـر الأكثر احتياجا،بينها مناطق غرب مدينة غزة ووسـطها، إضافـة إلى مخيمـات النزوح في منطقـة المواصي بمدينة خـان يونس، ومخيم دار الأيتام في المنطقة الوسطى. وحرصت فرق العمل الميدانية على إيصال الوجبات إلى العائلات التي تواجه صعوبات متزايدة في تأمين احتياجاتها الغذائيـة اليوميـة، في ظل التحديات الإنسـانية المتفاقمة.

ولم تقتصر هذه المبادرة على توفير وجبات إفطار جاهزة فحسب، بل شكلت رسالة تضامن إنساني مع العديد من الأسر التي تعيش ظروفا استثنائية، حيث أسـهمت فـي إدخال أجـواء مـن الطمأنينة والفرح إلى بيوت المتضررين، في ظل واقع صعب يفرض تحديات يومية على العائلات. كما عكست هـذه المبـادرة المعاني العميقة لشـهر رمضان باعتباره موسـما للتراحـم والتكافل الاجتماعي، وفرصـة لتعزيز قيـم العطاء والمسـؤولية تجاه الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

وتأتـي هـذه المبـادرة اسـتكمالا لمجموعة من التدخلات الإنسـانية التي قام بها بنك فلسطين خـلال شـهر رمضـان فـي مناطـق مختلفة من الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة، والتـي جاءت في سـياق التـزام بنك فلسـطين المتواصـل بدوره التنموي والإنساني، وحرصه على توسيع تدخلاته المجتمعيـة بالشـراكة مـع مؤسسـات المجتمع المدنـي، بمـا يسـهم فـي تعزيز صمود الأسـر الفلسطينية ودعم قدرتها على مواجهة التحديات، خصوصا في المناطق التي تعاني أوضاعا إنسانية معقدة مثل قطاع غزة. من جهتها، أعربت جمعية عطاء فلسطين الخيرية عن بالغ تقديرها للدعم الذي قدمه بنك فلسـطين لإنجاح هذه المبادرة، مؤكدة أن هذه المساهمة كان لها أثر ملموس في مسـاندة الأسر المتضررة والتخفيف من معاناتها خلال الشهر الفضيل، كما أسهمت في تعزيز روح التضامن المجتمعي وإحياء قيم المشاركة والعطاء التي تميز المجتمع الفلسطيني.

الوزيرة حمد توقع اتفاقية تعاون مع جمعية «عايشة» لتعزيز خدمات حماية الأطفال في قطاع غزة

رام الله - الحيـاة الجديدة- وقعـت وزيـرة التنميـة الاجتماعيـة سـماح حمد، عبـر تقنيـة الاتصـال المرئـي، اتفاقيـة تعاون مـع جمعيـة عايشـة لحمايـة المـرأة والطفل، بهـدف اسـتعادة وتعزيز خدمـات الحماية والرعاية للأطفـال الأكثـر عرضة للخطـر فـي قطـاع غزة، وتوسـيع القدرة الوطنية علـى الاسـتجابة للحالات الإنسـانية والاجتماعيـة المعقدة، في ظل الأوضاع الاسـتثنائية التي يعيشها القطـاع ومـا تفرضه من احتياج متزايد إلى تدخلات متخصصـة وآمنـة تكفل حمايـة الأطفـال وتصون حقوقهم الأساسية.

وجـرى توقيـع مذكـرة ا لتفا هـم ، بحضـو ر الوكيل المسـاعد للرعاية والحمايـة الأسـرية أكرم الحافـي، ومديـر عـام الطفولـة محمـد القـرم، وممثل الـوزارة في قطاع غزة سـعيد الأسـتاذ، إلى جانب طاقم مـن الوزارة، وبمشـاركة ممثليـن عن المؤسسـات ذات العلاقة، شـملت ا ليو نيسـف ، وإنقـاذ الطفـل، وأرض الإنسـان السويسـرية، ومؤسسة التعاون، وقرى الأطفال SOS، وصندوق الأمـم المتحدة للسـكان (UNFPA) ، و هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة (UN Women)، ومركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي (CWLRCP) وأكدت حمـد أن الاتفاقية تمثـل خطـوة مهمـة في مسـار اسـتعادة الخدمات الأسـاسـية المر تبطـة بـالحمايـة و الر عايـة والتمكين في قطاع غزة، مشـيرة إلـى أن الـوزارة، وبتوجيهـات مـن القيادة، تواصل العمل على ضمان اسـتمرار تقديم خدماتها الأساسية رغم ما يواجهه القطاع من ظروف إنسانية بالغـة الصعوبـة نتيجـة العـدوان المسـتمر ومـا خلفه من آثار واسعة على الأطفال والنساء والأسر.

وأضافـت أن اسـتعادة خدمات الحماية في قطاع غزة تشـكل تحديا وطنيا ومؤسسيا كبيرا، لكنها في الوقت ذاتـه تعكس إرادة الصمود والاستمرار، سواء على مسـتوى الحكومة أو المؤسسـات الشـريكة أو الطواقـم العاملة ميدانيا، مؤكـدة أن الوزارة تواصل التركيـز علـى خدمـات الحمايـة والرعايـة إلـى جانب التدخـلات الإغاثية، باعتبارهـا مـن صميـم مسـؤولياتها تجـاه الفئات الأكثر هشاشة.

وأوضحـت أن الاتفاقيـة تتعلق بتقديم خدمة حماية متخصصـة للأطفـال من عمر يوم واحـد وحتى 18 عاما، للحـالات التي تحتاج إلى تدخل عاجـل ورعاية مؤقتـة، ضمـن منظومة الحمايـة الفلسـطينية المعتمـدة، وبمـا يشـمل اعتمـاد الحالات مـن قبل الـوزارة، ومتابعـة خطط الحماية، وآليـات المتابعة والخـروج، وفـق المعايير الـوطنيـة والقانونيـة المعمـول بها فـي الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبينـت حمـد أن الأطفال المسـتهدفين هـم مـن الفئـات الأكثـر تعرضـا للمخاطـر، خاصة في ظل ازديـاد أعـداد الأطفـال ا لمعر ضيـن للخطـر والأطفال غير المصحوبين في قطاع غزة نتيجة الحرب المسـتمرة وما رافقها من نـزوح وفقـدان وتفـكك أسـري وضغوط نفسـية واجتماعية كبيرة.

وشـددت علـى أن الـوزارة ملتزمـة بتوفيـر الدعـم الكامـل لإنجـاح هـذه الخدمـة، سـواء مـن خلال كوادرهـا العاملة في قطاع غـزة والضفـة الغربيـة، أو عبـر تسـخير علاقاتهـا مـع المؤسسـات الشـريكة والجهـات المانحـة لتوفيـر الاحتياجات اللازمة، مؤكدة أن العمل يجري ضمن رؤية وطنية تقوم على منظومة حمايـة فلسـطينية موحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع مراعاة خصوصية الواقع الإنساني في القطاع.

من جانبها، أكدت رئيسـة مجلـس إدارة جمعيـة عايشـة تغريـد جمعـة، أهميـة هـذه الخطوة في تعزيز خدمات الحماية في قطاع غزة، مشـيدة بدعم الشـركاء، وفي مقدمتهم اليونيسـف، فـي تمكيـن المؤسسـة مـن إطـلاق هـذا التدخل، بما يسـهم فـي توفير اسـتجابة أكثر فاعلية للأطفال والنسـاء المحتاجين للحماية.

فتاوى رمضانية

29. حكم إسقاط الدين من مال الزكاة

السؤال:

ما حكم إسقاط الدين من مال الزكاة؟ وإذا كان جائزاً، فهل يجب إخبار المدين بذلك؟

الجواب:

الحمـد للّه رب العالميـن، والصـلاة والسـلام علـى أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فقـد ذهب جمهـور الفقهاء من الحنفيـة والمالكية والشـافعية والحنابلـة، إلى أن إبـراء المدين لا يعد دفعًا للزكاة الواجبة. [أحكام القرآن: 2/ 204، الشرح الكبير، 1/ 500، المجموع، 6/ 199، مغني المحتاج، 2/ 400، الفروع، 4/ 144]، وأجاز بعض الشافعية وابن حـزم أن يعد من الـزكاة. [المحلى، 6/ 105]، وذهب مجلس الإفتاء الأعلى في قراره رقم: 2/ 163، بتاريخ 10/ 5/ 2018م، إلـى أن إبراء المدين لا يعد إخراجًا للزكاة الواجبة.

وعليه؛ فلا يجوز حسـم ما لك مـن دين على مدين من زكاة مالكِ ، إلا أن تُملكيه إياها، ثم يسـدد إليك دينك منها إن شاء، وبإمكانكِ التصدق على من لك عليهِ دين إن كان معسرًا، وذلك بإمهاله إلى ميسرة، أو العفـو عنه، ويعد إسـقاط الدين مـن الصدقات، واللّه تعالى يقول: [وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْـرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ]. [البقرة: 280]، واللّه تعالى أعلَم.

واللّه يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عن «دار الإفتاء الفلسطينية»

وزيرة الخارجية تطلع السلك الدبلوماسي على تصاعد إرهاب المستوطنين في الضفة

رام اللّه- الحيـاة الجديدة- عقدت وزيـرة الخارجيـة والمغتربيـن فارسـين أغابكيان شاهين، أمس الثلاثاء، إحاطة موسّـعة للسـلك الدبلوماسـي المعتمد لـدى دولة فلسـطين، اسـتعرضت خلالهـا تصاعد إرهاب المسـتوطنين في الضفـة الغربية بمـا فيها القدس الشرقية.

وأكـدت الوزيـرة أن سـلطات الاحتلال تستغل انشغال المجتمع الدولـي بالأزمـات الإقليميـة لتكثيف سياساتها الاستيطانية وتسـريع وتيرة الضم الزاحف، عبر توسيع المستوطنات وإقرار إجراءات تشريعية وإدارية تهدف إلى تكريس السـيطرة الدائمة الأراضـي الزراعيـة، والاسـتيلاء على الموارد، وذلك في ظل حماية مباشرة من جيش الاحتلال.

وشـددت الوزيـرة شـاهين علـى اسـتمرار الانتهـاكات بحـق المقدسات، خاصة إغلاق المسجد الأقصـى منذ بدايـة الحرب، ومنع المصلين من أداء شعائرهم خلال شـهر رمضان، فـي انتهاك واضح لحرية العبادة.

وتخللـت الإحاطـة شـهادات حيـة قدّمهـا رئيس مجلـس قروي أبو فـلاح أيمن حمايل، ورئيس بلدية عزون أحمد عنايا، ورئيس مجلس قروي المغيـر أمين أبو عليا، حيث عرضـوا واقع التصعيـد الميداني في قراهم. وأكـدوا أن القتل بات جزءاً من الاعتداءات اليومية، حيث يتعـرض المواطنون لإطلاق النار المباشـر من قبل المسـتوطنين، في كثير مـن الحالات تحت حماية أو بوجـود قوات الاحتـلال، ما أدى إلى سـقوط شـهداء وجرحى دون أي مساءلة.

وأشـاروا كذلك إلى سياسة إغلاق البوابات الحديدية ومداخل القرى بشـكل متكـرر وكلي، مـا يحوّل التجمعات الفلسطينية إلى مناطق معزولـة، ويقيّـد حركة السـكان بشكل كامل.

وأضافوا أن هذه الإجراءات تترافق مـع اقتحامـات متكـررة للقـرى، وإحـراق للمنـازل والمركبـات، واستيلاء على الأراضي، إلى جانب إقامـة بؤر اسـتيطانية جديدة، ما يعمّـق معانـاة المواطنين ويهدد وجودهم في أراضيهم.

وفـي ختام الإحاطة، دعت الوزيرة المجتمـع الدولـي إلـى تحمـل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، واتخاذ خطـوات عملية لوقف هذه الانتهاكات، وتوفير الحماية للشعب الفلسـطيني، بما يضمـن احترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

عباس زكي: بيانات الشجب لم تعد كافية لوقف تهويد القدس واستباحة الأقصى

رام الله - وفـا- قال عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، رئيس لجنـة القدس في المجلـس الوطني عباس زكي» إن بيانات الشـجب والاسـتنكار لم تعد كافية لردع سلطات الاحتلال عن إجراءاتها المتواصلة في تهويد مدينة القدس، واسـتباحة المسجد الأقصى المبارك». جاء ذلك خلال ندوة برلمانية إلكترونية نظمتها رابطة «برلمانيون لأجل القدس وفلسطين»، مساء الاثنين، بمشاركة عدد من رؤساء لجان القدس في البرلمانات العربية والإسلامية. وأوضح زكي أن سـلطات الاحتلال حولت مدينة القدس إلى ثكنة عسكرية مع بداية الهجوم الأميركي الإسرائيلي على إيران، مشيرا إلى أن شرطة الاحتلال أجبرت المصلين والمعتكفين على مغـادرة المسـجد الأقصى، فـي الوقت الذي سـمحت فيه للمسـتوطنين بالوصول إلى محيط مسـجد قبة الصخرة المشرفة، وأداء طقوسهم التلمودية في باحاته. وأشار زكي إلى أن سلطات الاحتلال أقدمت كذلك على إغلاق المسجد الأقصى، ومنعت المصلين من أداء صلواتهم داخله، بما في ذلك صلاة الجمعة الأخيرة، كما منعت إحياء ليلة القدر في المسجد، في سابقة وصفها بالخطيرة منذ احتلال القدس الشـرقية عام 1967، كما اعتقلت قوات الاحتلال عددا من حراس المسجد الأقصى التابعين لدائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية وأبعدتهم. وأكد زكي أن إغلاق المسـجد الأقصى يمثل تحديا صارخا لمليار ونصف مليار مسلم حول العالم، مؤكـدا أنه لولا حالة العجز والضعف التي تعيشـها الأمتان العربية والإسلامية لما تجرأت سلطات الاحتلال على إغلاقه. وطالب زكي الحكومات العربية والإسلامية بتقديم الدعم والمساندة للمقدسيين على المستويات المادية والسياسية والإعلامية والدبلوماسية والقانونية، لتعزيز صمودهم في مدينة القدس وحماية المسجد الأقصى. كما دعا إلى نقل قضيـة القدس والأقصى إلى المنابر الدولية، بما في ذلك الأمـم المتحدة ومجلس الأمن الدولي مهما كان تأثيره في ظل هجوم ترمب وإدارته على المنظومة الدولية، والعمل على عقد قمة عربية إسلامية على مستوى القادة للخروج بقـرارات وإجراءات عمليـة ترتقي إلى مسـتوى ما يحدث للمسجد الأقصى المبارك من محاولات لهدمه وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

فتوح: ما كشفته «هآرتس» دليل دامغ على جرائم منظومة الاحتلال والمستوطنين

رام الله - الحياة الجديدة- قـال رئيـس المجلـس الوطنـي الفلسـطيني روحي فتوح، إن ماكشفته صحيفـة «هآرتس» من جرائـم وأعمال وحشـية وبربريـة وإرهاب فظيع، ممـول مـن حكومـة اليميـن المتطرفة، يُعد دليلا دامغـا على طبيعة المنظومة الاسـتعمارية التـي تحكـم سـلوك المسـتوطنين وجيـش الاحتـلال، والتـي تقوم علـى القتـل والتنكيـل وا نتهـاك الكر ا مـة الإنسانية بشكل ممنهج.

وأكد فتوح أن الاعتداءات الإرهابية الفظيعة على تجمع خربـة حمصة في الأغـوار الشـمالية، بمـا تضمنتـه من اعتـداءات جنسـية خطيرة وتعذيب جسدي ونفسي وتهديدات بالقتل والاغتصاب بحق النسـاء والأطفال، تمثل جريمـة مكتملـة موثقة ترقـى إلـى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسـانية، ارتُكبـت تحـت حمايـة وإشراف جيش الاحتلال، الـذي وفر الغطاء الكامل لعصابات المسـتوطنين ومنع الضحايا من الدفاع عن أنفسهم.

وأضـاف أن هـذه الجرائم تتكامل مع سياسـة القتل الميدانـي التـي أدت إلـى استشهاد وإصابة الفتيين فتحي سـاحوري وسـليم فقهـاء برصـاص جيـش الاحتـلال شـمال رام اللّه، ومنع طواقم الهلال الأحمر من إسـعافهما، وذلك بعد يومين من جريمـة إعدام الأب والأم وطفليهمـا في بلدة طمون شمال طوباس، في تأكيد واضح على نهج رسـمي يسـتهدف أبنـاء شـعبنا الفلسـطيني بـلا تمييـز، ويعكـس تصعيدا خطيرا في استخدام القوة المميتـة بحـق المدنيين، خاصة الأطفال.

وشـدد فتـوح علـى أن حكومـة الاحتـلال المتطرفة بقيادة نتنياهو ووزيريـه بـن غفيـر وسـموتريتش تتحمـل المسـؤولية الكاملة عن هذه الجرائم، باعتبارها توفر التمويـل والحماية والتوجيـه لعصابـات المسـتوطنين، وتديـر منظومـة عنـف منظمة تهـدف إلى فـرض واقع قسري قائم على الإرهاب والتطهير العرقي.

ودعـا المجتمـع الدولي، خاصة المحكمة الجنائية الدوليـة، إلـى التحـرك الفوري وفتـح تحقيقات جديـة في هـذه الجرائم ومحاسـبة مرتكبيهـا، مؤكدا أن استمرار الصمت الدولي يشكل تواطؤا غير مباشر ويشجع على تكرار هذه الانتهاكات الخطيرة.

وختم فتوح بالتأكيد على أن شعبنا الفلسطيني لن يرحل ولـن يترك جذوره وتاريخـه لمجموعـة من الإرهابييـن، ولكيـان محتل طـارئ على أرضه ووطنه، وسيبقى صامدا فـي وجه هـذه الجرائم، متمسكا بحقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحرية والكرامة والاستقلال.

أبو هولي يبحث مع ممثلة ألمانيا تحديات تمويل «الأونروا»

رام الله - الحيـاة الجديدة- بحـث عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائـرة شـؤون اللاجئيـن أحمـد أبـو هولي، مع رئيسـة الممثلية الألمانية لدى دولة فلسـطين السفيرة أنكه شليم، آخر المستجدات السياسية والميدانيـة المتعلقـة بقضيـة اللاجئيـن، في ظل التحديات الراهنـة التي تعصف بالمنطقة والتهديـدات التـي تواجه وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين (أونروا).

وقدم أبـو هولي خلال اللقاء الـذي عُقد بمقر الدائرة برام اللّه، إحاطة شـاملة للأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها الوكالة، وما نتج عنها من «نزاع عمل» وتأثيرات طالت الرواتب وجودة الخدمـات الأساسـية، مؤكدا أن الأونـروا تمثل العمـود الفقري لأي جهد إغاثـي أو إعماري في قطـاع غـزة وسـائر الأقاليم الخمسـة (الضفة الغربيـة بمـا فيهـا القـدس، ولبنـان والأردن وسـوريا)، الذي لا يمكن اسـتبداله أو الاستغناء عنه طالما الحل السياسـي لقضية اللاجئين لا يزال مفقودا. وأعرب أبو هولي خلال اللقاء عن بالـغ تقديـر منظمة التحريـر وارتياحها للدعم المالـي الكبيـر والمؤثـر الـذي تقدمـه ألمانيا للوكالـة، مشـيرا إلى أن شـمولية هـذا الدعم للموازنـات الاعتياديـة والطارئـة والمشـاريع تعكس فهما عميقا لاحتياجات الوكالة المركّبة، مؤكـدا أن تبـوّء ألمانيـا المرتبـة الأولى على قائمـة كبار المانحين يرسّـخ دورها كشـريك أساسي والضمانة الأهم لاستدامة عمل الأونروا كشريان حياة لملايين اللاجئين.

ودعـا المانيا إلـى قيادة مبادرة لزيـادة تمويلها وحـث الدول الأعضاء فـي الاتحاد الأوروبي إلى تقديم تمويل إضافي بما يمكّن الوكالة من سد العجز القائم في ميزانيتها الاعتيادية، وضمان استمراريتها كصمام أمان سياسي وإنساني في هذه الظروف الدولية المعقدة.

وأكد أن الأونـروا هي صاحبة الولاية القانونية وفقا للقـرار الدولي 302، وأن أي محاولة لنقل صلاحياتها أو إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني تمثل مساسـا مباشرا بحقوق ملايين اللاجئين التـي كفلها القـرار الأممي 194، مشـددا على أن القيادة الفلسـطينية، وعلى رأسـها سـيادة الرئيـس محمود عبـاس، تتابع ببالـغ الأهمية ضمان استقرار عمل الأونروا.

وأعـرب أبو هولي عن قلق دولة فلسـطين من توجهات الحزب الديمقراطي المسيحي الأخيرة تجـاه الأونروا، لافتا إلى أن القلق الفلسـطيني ينبع من كون ألمانيا تشكّل حجر الزاوية، ليس فقط في استقرار الوكالة المالي، بل في حماية شـرعيتها السياسـية والقانونية، وهو ما يضع على عاتق ألمانيا مسؤولية تاريخية في مواجهة المخططات الرامية لتقويض تفويض الأونروا.

وأوضـح أبو هولـي أن الأونروا قطعت شـوطا كبيـرا بإغـلاق 21 توصيـة من تقريـر كولونا الـذي أثبت حيادية الوكالة وفنّد الادعاءات التي طالـت موظفيها، وأن بعـض التوصيات تحتاج لتمويل إضافي لاستكمال تنفيذها، مشيدا بدور فريق عمل «الحياد والنزاهة» الذي تم تشكيله استجابة للتوصية 2ج من التقرير ذاته وبرئاسة لبنان للجنة الاستشارية.

بدورهـا، أكـدت شـليم أن ألمانيا لا تـزال أكبر مانـح مالـي للأونـروا، موضحـةً أن الحكومـة الألمانيـة تولي أهمية قصـوى للتنفيذ الكامل لتوصيات «تقرير كولونا» بشأن خطوات الإصلاح الضروريـة، لأن ذلـك يمثـل ضمانة أساسـية لتعزيـز الحياد ومواصلة تطويـر أدوات الرقابة والشفافية، وبالتالي يخدم استدامة عمل الوكالة الأممية.